

أرياف تونس محمية بالعزلة أكثر من الإجراءات الصحية

240 سريرا لغرف انعاش.. ذخيرة مستشفيات تونس لمواجهة كورونا



تبدو المدن التونسية الكبرى مهية بدرجة أكبر من البلدات الريفية والمدن الأصغر لمواجهة التداعيات الصحية للمصابين بفيروس كورونا، باعتبار أن مرافقها الاستشفائية بمواصفات أعلى وإمكانات أكبر من نظيرتها في الأرياف والقرى. ومع ذلك فإن المدن الأصغر محمية بالعزلة (التنمية والاقتصادية) أكثر من الإجراءات الصحية، فتسلسل حالة واحدة مصابة بكورونا يمكن أن يتسبب في أزمة حقيقية.

تونس- أثار تصريح وزيرة الصحة التونسية السابقة سميرة مرعي بوجود 240 سرير انعاش فقط في المستشفيات العمومية جلتها متركز بالمدن الكبرى، موجة دعر في صفوف التونسيين على الرغم من أن فايروس كورونا لم ينتقل بعد إلى مستويات متقدمة في التفشي، وأن عدد الإصابات في تونس حتى الأحد بلغ 75 حالة.

ويحسب تقديرات وزارة الصحة التونسية، فإن عدد أسرة انعاش لا يتجاوز 500 سرير في عموم البلاد بما في ذلك الأسرة المتوفرة لدى المصحات الخاصة، وهو ما يثير المخاوف لدى جميع التونسيين بدرجات متفاوتة تبلغ ثروتها لدى متساكني البلدات والقرى.

ورغم أن أغلبية الإصابات بفيروس كورونا حتى منتصف الأحد سجلت كلها تقريبا في المدن الكبرى، إلا أن تسجيل حالة واحدة في إحدى القرى أو البلدات الريفية يمكن أن يتسبب في أزمة حقيقية على مستوى الأقاليم.

وقالت استاذة علم الاجتماع في الجامعة التونسية فتحية السعيدية في تصريح لـ "العرب" إن السلوك اليومي لسكان القرى والبلدات والذي يتسم بقلة الحركة مقارنة بمتساكني الحاضرة يساعد كثيرا في التصدي لانتشار الفايروس، لكن ذلك لا يعني أن هاته البلدات والقرى محصنة.



فتحية السعيدية
سلوك متساكني القرى
يساعد في التصدي
لانتشار كورونا

التي تعيشها هذه المناطق ميزة لعدم تفشي الفايروس، لا توجد أي منطقة اليوم في العالم محصنة".

ويشكو قطاع الصحة في تونس من العديد من المشكلات في ما يخص الخدمات التي يقدمها والتجهيزات التي يعتمد عليها، والخلل بين الجهات، والإمكانات التي ترصدها الدولة التونسية لهذا القطاع المهم والحساس الذي صار يشتكي من ردايته معظم التونسيين.

ويشدد ضعف القطاع الصحي وما يعانيه من مشكلات أكثر في الجهات الداخلية للبلاد، التي تعاني أغلب مستشفياتها من نقص حاد في التجهيزات وأطباء الاختصاص كطباء التخدير والإنعاش.

ويشمل القطاع العام 2300 مركز للرعاية الصحية الأساسية، إلى جانب 27 تجمعا للصحة الأساسية و109 مستشفيات محلية و33 مستشفى جهوي و18 مركزا ومعهدا مختصا و12 مركزا طبيا و3 مستشفيات تابعة لوزارة الدفاع

ومستشفى واحد تابع لوزارة الداخلية، بطاقة استيعاب إجمالية تقدر بـ19630 سريرا أي بما يعادل 1.84 سرير لكل ألف ساكن تونسي. وحسب تقرير أصدرته الجمعية التونسية للدفاع عن الحق في الصحة، يبقى عدم المساواة في الخدمات الصحية العائق الأكبر. حيث أن العديد من المواطنين يشكون من عدم ولوجهم إلى مرفق صحي قريب، وإذا ما بلغوه فإنه لا يتكفل بتلبية حاجياتهم ولا يلائم تطلعاتهم. والسبب هو أن ما يعادل نصف المراكز الصحية الأساسية لا تقدم إلا حصة واحدة في الأسبوع للعيادات الطبية وأن أغلب المستشفيات المحلية لا توفر المعدات والتجهيزات الطبية الملائمة والمستشفيات الجهوية تشكو من نقص فادح في الأطباء المختصين، إضافة إلى ما تتعرض له المؤسسات الصحية والاستشفائية من تجاوزات بسبب الممارسة المتفلسة بالطب الخاص في غياب الضوابط الإدارية والرقابية. أما القطاع الطبي والصحي الخاص فيبقي مركزا أساسيا في المدن الكبرى وفي

المناطق الساحلية للبلاد التي عرف فيها نموا سريعا ومتواصلا.

ويؤكد تقرير الجمعية أن عدم الموضوعية وفقدان العدالة في بحث المؤسسات الصحية الخاصة والعمومية أدى إلى عدم التكامل في الخدمات المقدمة في القطاعين العام والخاص وهو ما يضر بحسن سير النظام الصحي.

وتعي وزارة الصحة التونسية جيدا محدودية إمكانياتها اللوجستية في مواجهة التحديات الصحية لانتشار فايروس كورونا، إذ أنها تعول على وعي المواطن وامتثاله لإجراءات الحجر الصحي والوقائية.

وأعادت أزمة وباء كورونا النقاش داخل الأوساط التونسية بشأن المنظومة الصحية التي تراجعت بشكل كبير بعد ثورة يناير 2011 وتسلم المؤسسات الجديدة للحكم، فبيما تعتبر أوساط أن الفساد الذي نخر أجهزة الدولة بعد الثورة أهم عوامل تراجع الخدمات الصحية، يذهب البعض الآخر إلى القول إن هناك تدميرا منهجيا لقطاع الصحة

بعيدا عن عدوى الاكتظاظ

حكومة الوفاق تتجاهل دعوات وقف الاقتتال

نيويورك - دعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتريش الأحد كافة الأطراف في ليبيا إلى "توحيد جهودها لمواجهة التهديد الذي يشكله فايروس كورونا، وضمان وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد دون عوائق"، فيما أعلن الجيش الليبي صدّه لهجوم شنته قوات تركية.

وأكد الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة قبول الأطراف المعنية "مشروع اتفاق وقف إطلاق النار المبتنق عن محادثات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 التي سيرتها الأمم المتحدة في جنيف الشهر الماضي".

ورحب غوتريش في بيانه بـ"الرد الإيجابي الذي قدمته حكومة الوفاق وكذلك رد الجيش الوطني الليبي في 18 و21 مارس على التوالي، للدعوات إلى وقف إنساني للقتال".

وأعرب عن أمه في أن "يترجم ذلك إلى وقف فوري وغير مشروط للأعمال العدائية".

والأحد، كشف المتحدث باسم قيادة الجيش الليبي أحمد المسماري، أن قوات الجيش الليبي تمكنت من صد هجوم لقوات تركية حاولت خرق الخطوط الدفاعية.

وأوضح المسماري، أن قوات الجيش تمكنت من تدمير مدرعة تركية من طراز ACV-15، قائلا "عرضنا على العدو أن يستلم المدرعة، وجثث القتلى بداخلها، ولكن العدو رفض استلامها بحجة أنها مدرعة تركية وجثث غير ليبية".

وتابع "نطلب من السلطات التركية أن تتوصل معنا بهدف استلام المدرعة التركية والجثث بداخلها".

وقبل أيام، دعت كل من الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي وفرنسا والمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والجزائر والإمارات، كافة أطراف النزاع الليبي إلى هدنة إنسانية لمساعدة الحكومة على مواجهة كورونا.

وتم التوصل إلى هدنة في ليبيا في 12 يناير شهدت انتهاكات متكررة. وتزايدت المخاوف الأمنية من احتمال انهيار كامل للهدنة بين الأطراف المتصارعة في ليبيا. ولم يتوصل الفرقاء إلى نتيجة حول التوافق الأمني في اجتماعات اللجنة العسكرية 5+5 بجنيف أمام محاولات حكومة الوفاق الإنقاذ على بند حظر السلاح الذي يدعمه قائد الجيش الليبي والأمم المتحدة.

ومنذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011 تشهد ليبيا حالة من الفوضى. ومنذ 2015 تتنازع سلطتان الحكم: حكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج ومقرها طرابلس (غرب) وحكومة يدعمها قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر في شرق البلاد.

إخوان الجزائر يلبسون ثوب التضامن لاستثماره سياسيا

وبمرداس العام 2003، وقبله مطلع التسعينيات خلال مشروع "أسواق الرحمة"، التي فتحتها آنذاك هياكل جهته الإنقاذ المحظورة من أجل استمالة الشارع الجزائري، واستطاعت بفضلها توسيع الهوية السياسية بينه وبين السلطة القائمة آنذاك.

الجائحة، قد يضطر السلطة إلى التنازل عن تحفظاتها وتسويق دعوات التضامن في خطاب جديد، بسبب تراجع حظوظ صوبها في وجه انزلاق خطير للوضع الصحي في البلاد، رغم ما للمسالمة من تناهي الشكوك في قدرتها على التكفل بإدارة الأزمات.

الإسلاميون يلبسون ثوب التضامن الإجتماعي للإيهام بأنهم البديل السياسي

وحض بيان حركة البناء على "إطلاق حملة تضامنية واسعة تجند لها الوسائل الإعلامية الكبرى لصناعة حالة عامة من الوعي والاهتمام لدى المواطنين بخطورة الوضع وكيفية التغلب على المخاطر، وذلك بمشاركة الكفاءات المتخصصة من الباحثين وصناع الرأي العام والمجتمع المدني والأطباء والشباب".

كما دعا "رجال الأعمال والتجار إلى مبادرات تضامنية واسعة النطاق، لضمان الطمانينة لدى المواطن وتوفير احتياجات الناس وقطع الطريق عن المضاربات، بغية محاصرة الأزمة قبل تفاقمها".

وأعلن في هذا الشأن وزير الصحة وإصلاح المستشفيات عبدالرحمن بن بوزيد، أنه استقبل رجل الأعمال يسعد ربراب، الذي اقترح عليه المساهمة في استخدام تجهيزات حديثة لتزويد المستشفيات والتكفل السريع بالمصابين بوباء كورونا، إلا أنه لم يكشف عن موقف الوزارة ولا الحكومة من مثل هذه الاقتراحات، مما يؤكد تحفظ السلطة في الوقت الراهن على دعوات فتح مجال التضامن والتبرع.

ويبدو أن إعلان الوزير المذكور الأحد عن دخول بلاده المرحلة الثالثة من

وتكريس أواصر التضامن بين فئات المجتمع.

وكان الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون قد صرح في آخر خطاب له، بأن "الدولة تتكفل بجميع الترتيبات وأن الوضع تحت السيطرة"، وهو ما يوحي إلى أن السلطة تريد الإبقاء على شخصيتها الكاريزمية، وعدم الظهور أمام الرأي العام في موقف ضعيف، يزيد من متاعبها السياسية، لاسيما لأنها لم تتعاف إلى غاية الأيام الأخيرة من أزمة الشرعية والاحتجاجات المناهضة لها.



خطر صحي لا يغير القنوات

وعادت الحركة إلى التذكير بما أسمته مؤخرا بـ"الهدنة الوطنية لتجاوز الخلافات السياسية والتفرغ لمواجهة الأزمة، والإسراع في اتخاذ إجراءات مالية وضريبية استثنائية، ومبادرات بنكية مدروسة لرافقة المؤسسات والأفراد وحماية الاقتصاد الوطني من الانزلاق، وتأمين البلاد من حالات الخطر الحدق بها".

وفي المقابل، توجه النائب البرلماني عن تحالف النهضة والعدالة والبناء الإسلامي لخضر بن خلاف ببناء لرئيس الوزراء عبدالعزيز جراد، بغية التدخل لدى مركز "باستور" من أجل الإفراج عن رخصة استيراد حزمات اختبار الكشف عن الفايروس كوفيد 19 في توقيت قياسي بدل الإبقاء على الاختبارات العادية التي تستند وقتا طويلا.

ولفت المتحدث، في مراسلته للوزير الأول، إلى أن "أحد المتعالمين الجزائريين الخواص الذي يملك الآلات الخاصة بهذه التقنية الحديثة المستعملة في كثير من الدول المتقدمة في اكتشاف الفايروس، مستعد للتبرع بها مجانا ووضعها تحت تصرف الدولة لتوسيع عملية التشخيص لوباء كورونا على المستوى الوطني، وما تنقصة إلا حزمات الاختبار الذي تقدم منذ أسبوعين بطلب لمعهد باستور من أجل الترخيص له من أجل استقرارها من الصين ومنتظر الجواب الذي لم يفرج عنه إلى اليوم".